

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة مخاطر



عنوان البحث

دور البنوك التجارية السعودية في تعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية على البنوك السعودية

إعداد الطالب/ ربي احمد بكرين

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وأتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف على هذا البحث، الذي كان له الفضل الكبير في توجيهي وإرشادي طوال فترة العمل، على دعمه المستمر واهتمامه بتطوير أدائي البحثي. كما أتقدم بالشكر إلى جميع أفراد عينة الدراسة من الموظفين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذين ساهموا في الإجابة على الاستبيانات بصدق وشفافية، مما ساعد في نجاح هذه الدراسة.

وأود أيضًا أن أعرب عن امتناني العميق إلى أفراد أسرتي الذين قدموا لي الدعم المعنوي والمادي طوال فترة دراستي. كما أتوجه بالشكر إلى جميع الباحثين في مجال التمويل وإدارة المخاطر، الذين كانت دراساتهم مرجعًا هامًا لي في إعداد هذا البحث.

وأخيرًا، أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد، سواء من خلال إمدادي بالمعلومات أو من خلال الدعم الفكري والنقد البناء الذي أسهم في تحسين جودة البحث.

فهرس المحتويات:

٢.....	البسمله
٣.....	شكر وتقدير
الفصل الأول: مقدمة الدراسة	
٨.....	١,١ المقدمة
٩.....	١,٢ مشكلة الدراسة
١٠.....	١,٣ أهمية الدراسة
١١.....	١,٤ أهداف الدراسة
١٢.....	١,٥ تساؤلات الدراسة
١٣.....	١,٦ فروض الدراسة
١٤.....	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
٢٢.....	٢,١ مراجعة الدراسات السابقة
٢٩.....	٢,٢ المنطلقات النظرية للدراسة
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
٢٥.....	٣,١ تصميم الدراسة
٢٧.....	٣,٢ مجتمع وعينة الدراسة
٢٧.....	٣,٣ أدوات جمع البيانات
٢٨.....	٣,٤ الأساليب الإحصائية والتحليلية المستخدمة
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	
٣٠.....	٤,١ نتائج تحليل البيانات
٣٨.....	٤,٢ استنتاجات البحث
٤١.....	٤,٣ التوصيات
٤٣.....	المراجع
٤٧.....	الاستبانة
٥٠.....	الملخص

فهرس الجداول:

- الجدول ١ :نسبة المنشآت التي حصلت على تمويل من البنوك التجارية ٣٨
- الجدول ٢ :نوع التمويل الذي حصلت عليه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٣٨
- الجدول ٣ :تقييم تجربة المنشآت مع البنوك التجارية عند طلب التمويل ٣٩
- الجدول ٤ :صعوبة تقديم الضمانات للحصول على التمويل ٣٩

فهرس الأشكال:

- أنواع التحويلات التي حصلت عليها المنشآت ٤٠

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور البنوك التجارية السعودية في تعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحليل إدارة المخاطر المرتبطة بتقديم التمويل لهذه المنشآت. تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للاقتصاد السعودي، حيث تسهم في توفير فرص العمل وتنمية الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، تواجه هذه المنشآت تحديات كبيرة في الحصول على التمويل المناسب من البنوك التجارية، وهو ما يعيق قدرتها على النمو والتوسع.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، حيث تم جمع البيانات من 100 موظف بمختلف المنشآت الصغيرة ومتوسطة من مختلف البنوك في المملكة العربية السعودية، وتم توزيع استبيان ميداني على موظفي المنشآت لتقييم العوامل المؤثرة في الحصول على التمويل من البنوك التجارية. تركز الدراسة على تحليل المخاطر المرتبطة بتمويل هذه المنشآت، وكيفية إدارة البنوك لتلك المخاطر من خلال السياسات التمويلية المعتمدة.

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية تقدم تمويلًا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن التحديات الرئيسية تتمثل في الضمانات المطلوبة ومعدلات الفائدة المرتفعة. كما أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر في البنوك التجارية تلعب دورًا كبيرًا في قرارات التمويل. ومع ذلك، أكدت النتائج على ضرورة تحسين السياسات التمويلية و تقليل متطلبات الضمانات لتسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

توصي الدراسة بتقديم حلول تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل خفض أسعار الفائدة و زيادة الدعم الاستشاري من البنوك. كما تُوصي بتوسيع استخدام التمويل الإسلامي كخيار تمويلي يتوافق مع احتياجات هذه المنشآت. ومن خلال هذه التوصيات، يمكن تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي ودعم نموها المستدام.

الكلمات المفتاحية: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، البنوك التجارية السعودية، إدارة المخاطر، السياسات التمويلية

الفصل الأول

مقدمة:

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد السعودي الحديث، حيث تسهم بشكل محوري في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ الطموحة. تلعب هذه المنشآت دوراً حيوياً في تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، وتعزيز الابتكار والإبداع في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع تزايد الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الحيوي، برزت البنوك التجارية السعودية كشريك استراتيجي رئيسي في دعم وتمويل هذه المنشآت.

تُعد البنوك التجارية المحرك الأساسي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، حيث توفر مجموعة متنوعة من الحلول التمويلية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات هذا القطاع الديناميكي. من خلال منتجاتها المالية المبتكرة وبرامجها الداعمة، تساعد البنوك رواد الأعمال وأصحاب المنشآت على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة ومستدامة. وقد شهد قطاع التمويل السعودي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع ظهور مؤسسات متخصصة مثل بنك التنمية الاجتماعية الذي يقدم برامج تمويلية شاملة تستهدف شرائح متنوعة من المجتمع.

يتميز المشهد المصرفي السعودي بوجود بنوك رائدة تقدم منتجات تمويلية متطورة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. بنك الرياض، على سبيل المثال، يوفر حلولاً تمويلية مرنة تتناسب مع مختلف أحجام المشاريع ومراحل نموها. كما تم إنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة كجهة متخصصة تركز حصرياً على دعم هذا القطاع، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي توليها المملكة لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تشمل المنتجات التمويلية المتاحة قروض رأس المال العامل، وتمويل المعدات والآلات، وخطوط الائتمان المتجددة، بالإضافة إلى برامج تمويلية مدعومة من الحكومة مثل برنامج كفالة الذي يضمن جزءاً من القروض للحد من المخاطر على البنوك. كما تقدم بعض البنوك خدمات استشارية وتدريبية مجانية لأصحاب المنشآت لضمان نجاح مشاريعهم. هذا التطور في منظومة التمويل يعكس التزام القطاع المصرفي السعودي بدعم ريادة الأعمال والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أبرز المحركات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث تمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد المحلي، وتساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال توفير فرص العمل وتعزيز التنوع الاقتصادي ومع ذلك، تواجه هذه المنشآت العديد من التحديات التي تعيق قدرتها على النمو والتوسع، وأبرز هذه التحديات هو صعوبة الحصول على التمويل الكافي من قبل البنوك التجارية السعودية.

البنوك التجارية تلعب دورًا محوريًا في توفير حلول التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولكن على الرغم من هذه الأهمية، تظل هناك عدة عراقيل تحول دون استفادة هذه المنشآت بشكل كامل من الخدمات المالية المقدمة.

من أبرز هذه العوائق هي القيود الصارمة في المعايير الائتمانية التي تتطلب ضمانات عالية، ما يجعل من الصعب على كثير من رواد الأعمال الحصول على تمويل لمشروعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات البيروقراطية المعقدة تتطلب وقتًا طويلاً ومعاملات ورقية مكثفة، مما يؤخر عملية الحصول على التمويل. من ناحية أخرى، تلعب تكلفة التمويل المرتفعة دورًا آخر في تقييد قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على رأس المال المطلوب، حيث تفرض البنوك معدلات فائدة مرتفعة، ما يزيد من الأعباء المالية على هذه المنشآت.

علاوة على ذلك، هناك تحديات تتعلق بتقييم مخاطر الائتمان، حيث يعاني بعض البنوك من نقص المعلومات والبيانات حول الحالة المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر تحفظاً ومحدودية في تقديم التمويل. كما أن البنوك تفتقر في كثير من الأحيان إلى فهم شامل لطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها التمويلية الخاصة، مما يعزز الفجوة بين العرض والطلب على التمويل.

تكمن المشكلة الرئيسية في عدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل الكافي والملائم من البنوك التجارية السعودية، وذلك بسبب القيود المفروضة من البنوك في المعايير الائتمانية، الإجراءات البيروقراطية المعقدة، ومتطلبات الضمانات الصارمة، مما يؤثر سلبًا على نمو وتوسع هذه المنشآت ويسهم في تعزيز الفجوة التمويلية في السوق.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي، حيث يقدم تحليلاً ميدانياً معمقاً لدور البنوك التجارية في إدارة مخاطر تمويل هذا القطاع. كما يعمل على سد فجوة المعرفة المتعلقة بتحديات التمويل التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويعزز الفهم الأكاديمي لآليات التقييم الائتماني المعتمدة في البنوك التجارية السعودية. علاوة على ذلك، يقدم هذا البحث مقارنات بين السياسات التمويلية في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة، مما يساهم في إثراء الدراسات السابقة و يتيح للباحثين فرصة بناء دراسات مستقبلية في هذا المجال.

الأهمية العملية:

على الصعيد العملي، يعد هذا البحث ذا أهمية بالغة للجهات المعنية بتطوير سياسات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، من خلال تحليل الممارسات الحالية للبنوك التجارية السعودية، يمكن للباحثين وواضعي السياسات تحسين استراتيجيات تقديم التمويل بما يتناسب مع احتياجات هذه المنشآت، وبالتالي تعزيز قدرتها على النمو والتوسع. كما يساعد البحث في تقديم توصيات عملية للبنوك التجارية لتحسين آليات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف التمويلية، مما يعزز استدامة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة ويساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على إدارة المخاطر المرتبطة بهذا التمويل، تهدف الباحثة إلى تقديم دراسة ميدانية تساهم في فهم التحديات والفرص التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، وتحليل كيفية تأثير السياسات التمويلية للبنوك على نمو وتوسع هذه المنشآت.

تركز الدراسة على:

- ◆ دراسة دور البنوك التجارية السعودية في تقديم الحلول التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكيفية تأثير هذه الحلول على قدرة هذه المنشآت على النمو والتوسع.
- ◆ تحليل الآليات التي تتبعها البنوك التجارية لتقييم مخاطر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكيفية تقليل هذه المخاطر من خلال الأدوات المالية المتاحة.
- ◆ دراسة التحديات التي تواجه البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك القيود في المعايير الائتمانية، والمتطلبات البيروقراطية، وتكلفة التمويل.
- ◆ تقديم توصيات عملية لتحسين السياسات التمويلية المقدمة من البنوك التجارية السعودية بهدف تسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

تساؤلات الدراسة:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة جزءاً أساسياً من الاقتصاد السعودي، حيث تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، تواجه هذه المنشآت العديد من التحديات في الحصول على التمويل المناسب من البنوك التجارية السعودية، وهو ما يؤثر سلباً على قدرتها على التوسع والنمو.

في هذا السياق، يتعين دراسة دور البنوك التجارية السعودية في تمويل هذه المنشآت، وخاصة في ظل المخاطر المتزايدة التي قد تنشأ نتيجة لعملية التمويل حيث يتطلب الأمر فهماً دقيقاً لكيفية تأثير السياسات التمويلية للبنوك التجارية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكيفية التعامل مع المخاطر المالية لتحقيق استدامة التمويل.

التساؤل الرئيسي:

كيف تؤثر سياسات التمويل التي تقدمها البنوك التجارية السعودية على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بهذا التمويل؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي العوامل التي تؤثر على قدرة البنوك التجارية في تقديم تمويل فعال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف يتم تقييم المخاطر المرتبطة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية السعودية؟
- ما هي الأدوات والسياسات التي تعتمد عليها البنوك التجارية للتقليل من المخاطر المرتبطة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
- هل هناك علاقة بين السياسات التمويلية المرنة للبنوك التجارية السعودية وزيادة قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع؟
- كيف يمكن تحسين السياسات التمويلية للبنوك التجارية السعودية لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل؟

فروض الدراسة:

- هناك علاقة إيجابية بين السياسات الائتمانية للبنوك التجارية السعودية وقدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل.
- يؤثر تقييم المخاطر في البنوك التجارية السعودية بشكل مباشر على قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل.
- تؤثر استراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها البنوك التجارية السعودية في استدامة التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تؤدي السياسات التمويلية المرنة، مثل القروض ذات الفائدة المخفضة والتمويل بدون ضمانات قوية، إلى زيادة قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل والنمو بشكل أسرع.
- هناك علاقة طردية بين مرونة شروط التمويل والموافقة على طلبات التمويل المقدمة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- يؤدي تحسين آليات تقييم المخاطر في البنوك التجارية السعودية إلى زيادة قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل مستدام.
- إن تقديم برامج دعم إضافية، مثل الاستشارات المالية والتدريب، يزيد من قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من التمويل المقدم من البنوك التجارية.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

الدراسات السابقة:

١. دراسة Waked, 2016

عنوان الدراسة: Access to Finance by Saudi SMEs: Constraints and the Impact on their

Performance

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية على الوصول إلى التمويل من البنوك التجارية. كما تسعى لتحديد تأثير هذه القيود على أداء المنشآت الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال مقابلات ميدانية مع خمسة بنوك رئيسية في السعودية بالإضافة إلى بعض الوكالات الحكومية التي تقدم تمويلًا. تم تحليل البيانات عبر نماذج إحصائية لتحليل علاقة البنوك مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الدراسة:

القيود على التمويل: أظهرت النتائج أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه محدودية في الحصول على التمويل بسبب نقص الضمانات و التقييم المالي غير الدقيق.

التأثير على الأداء: تبين أن القيود التمويلية تؤدي إلى تراجع في أداء المنشآت، مما يقلل من قدرتها على التوسع والنمو.

توصيات الدراسة: تحسين سياسات البنوك التجارية لتسهيل الوصول إلى التمويل من خلال تقليل معايير الضمانات وزيادة مرونة القروض.

عنوان الدراسة: Determinants of Small and Medium-Sized Enterprises' Financing Demand in Saudi Arabia 1996–2020

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العوامل التي تؤثر على طلب التمويل من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية. كما تسعى إلى تحديد العلاقة بين العوامل الاقتصادية مثل الحرية الاقتصادية وأسعار الفائدة مع الطلب على التمويل.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثون المنهج الكمي، وقاموا بتحليل بيانات إحصائية زمنية من الفترة بين ١٩٩٦ و ٢٠٢٠ باستخدام نموذج الانحدار لتحليل العلاقة بين العوامل الاقتصادية والتمويل.

نتائج الدراسة:

العوامل الاقتصادية المؤثرة: أظهرت النتائج أن أسعار الفائدة تؤثر بشكل سلبي على طلب التمويل، بينما الحرية الاقتصادية و حجم النقد المتداول مرتبطان بطلب التمويل بشكل إيجابي. التوصيات: زيادة الحرية الاقتصادية وتخفيض أسعار الفائدة يمكن أن يحفز زيادة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

عنوان الدراسة: A Stitch in Time: Access to Finance and the Export Ascent of Saudi SMEs

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير التمويل على قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في التصدير. تهدف إلى فهم كيف يؤثر الوصول إلى التمويل على أداء المنشآت في الأسواق العالمية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج تحليل البيانات الوصفية مع تحليل نموذج الانحدار لتقييم العلاقة بين التمويل والتصدير، بناءً على بيانات تم جمعها من ٢٥٠ منشأة صغيرة ومتوسطة تعمل في قطاع التصدير.

نتائج الدراسة:

محدودية الوصول إلى التمويل: أظهرت الدراسة أن المنشآت التي تملك قدرة محدودة على الوصول إلى التمويل تواجه صعوبة في توسيع نطاق صادراتها.

التوصية: زيادة فرص الوصول إلى التمويل سيعزز التوسع في التصدير ويسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤. دراسة Shirif & Abdullah, 2022

عنوان الدراسة: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية

هدف الدراسة:

تحليل العلاقة بين البنوك التجارية و تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، واستكشاف كيفية تأثير التمويل على نمو هذه المشاريع.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي مع إجراء استبيانات ميدانية شملت ٢٥ منشأة صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة. تم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي و التحليل التبايني.

نتائج الدراسة:

علاقة البنوك الصغيرة والمتوسطة: أظهرت النتائج أن البنوك التجارية تلعب دورًا محوريًا في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن مع تقييد التمويل بسبب الضمانات المطلوبة.

التوصية: تحسين سياسات الضمانات وزيادة المرونة في القروض قد يحفز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

عنوان الدراسة: Digital Transformation in SME Financing in Saudi Arabia

هدف الدراسة:

فحص تأثير التحول الرقمي في التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على التقنيات المالية الحديثة مثل التقنيات السحابية و أنظمة الدفع الرقمية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) لتحليل تأثير التحول الرقمي على التمويل باستخدام بيانات ميدانية من ٣٠٧ منشأة.

نتائج الدراسة:

التحول الرقمي: أظهرت أن استخدام التقنيات الرقمية في تسهيل عملية التمويل ساعد بشكل كبير في تحسين الأداء المالي والكفاءة التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التوصية: تشجيع البنوك على تبني التقنيات الرقمية لتسهيل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل مرن وفعال.

٦. دراسة Smith et al., 2023

عنوان الدراسة: The bank–SME relationship and rationing risk reduction

هدف الدراسة:

دراسة تأثير العلاقة بين البنك و المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تقليل المخاطر المرتبطة بتقييد الائتمان.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي مع بيانات من ٢١٠ منشأة صغيرة ومتوسطة في السعودية، وركزت على العلاقة البنكية وآثارها على الموافقة على القروض.

نتائج الدراسة:

العلاقات البنكية القوية: أظهرت الدراسة أن العلاقة الوثيقة بين البنوك والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى تقليل مخاطر تقييد الائتمان وزيادة فرص التمويل.

التوصية: تشجيع التعاون طويل الأمد بين البنوك والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان استدامة التمويل.

٧. دراسة Su, 2025

عنوان الدراسة: (Financing Issues and Solutions for Small and Medium-sized Enterprises (SMEs)

هدف الدراسة:

استعراض العوائق البنكية والتحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، مع التركيز على إدارة المخاطر وتطوير السياسات التمويلية.

منهجية الدراسة:

تم استخدام تحليل دراسات الحالة ومراجعة الأدبيات المتعلقة بالتمويل البنكي وبدائله.

نتائج الدراسة:

محدودية قنوات التمويل: أشارت الدراسة إلى أن غياب قنوات التمويل المتنوعة يعوق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التوصية: تحسين آليات إدارة المخاطر وتوسيع خيارات التمويل لتحسين فرص الوصول إلى التمويل.

٨. دراسة O'Connor & Worthington, 2020

عنوان الدراسة: Small and Medium-Sized Enterprises Financing: A Review of Literature

هدف الدراسة:

استعراض الأدبيات الأكاديمية حول تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتأثير خصائص هذه المنشآت على سلوك التمويل.

منهجية الدراسة:

تم استخدام منهج المراجعة الأدبية لتحليل الدراسات السابقة حول التمويل والمصادر المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الدراسة:

الخصائص المالية للسلوك الائتماني: تبين أن الخصائص المالية و السلوكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تؤثر بشكل كبير على خيارات التمويل.

التوصية: تحسين فهم سلوك المنشآت عند تقييم طلبات التمويل لتوفير تمويل أكثر ملاءمة.

تشير الدراسات السابقة المتعلقة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية إلى وجود علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد بين هذه المنشآت والبنوك التجارية، حيث تتداخل عدة عوامل تؤثر على قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل، وكذلك على مستوى المخاطر المرتبطة بهذا التمويل.

أظهرت دراسة (Waked 2016) أهمية تحديد العوامل التي تعيق وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من البنوك التجارية، الدراسة ركزت على القيود المتعلقة بالضمانات والأداء المالي للمنشآت، وهي من أبرز المعوقات التي تم تحديدها في معظم الدراسات السابقة كما أظهرت الدراسة أيضاً أن هذه القيود تؤثر بشكل كبير على أداء المنشآت، مما يشير إلى الحاجة الماسة لتعديل سياسات البنوك التجارية لتوفير مزيد من الدعم لهذا القطاع الحيوي.

من جانب آخر، تناولت دراسة (Althobaiti & Bajaber 2025) عوامل تأثير أسعار الفائدة والحرية الاقتصادية على طلب التمويل من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مشيرة إلى أن الأسعار المرتفعة للفائدة تشكل عائقاً كبيراً أمام حصول هذه المنشآت على التمويل، مما يعزز الحاجة إلى تخفيض الفائدة لزيادة قدرة المنشآت على الحصول على التمويل.

أما دراسة (Almeer & Nawaz 2025) فقد ركزت على التأثير العكسي للقيود الائتمانية على التوسع التصديري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو جانب لم يتم تسليط الضوء عليه بشكل كافٍ في العديد من الدراسات السابقة تبين أن القيود التمويلية التي تفرضها البنوك تحد من قدرة المنشآت الصغيرة على التوسع في الأسواق العالمية

مما يستدعي إعادة النظر في السياسات التمويلية وتقديم تسهيلات تتيح لهذه المنشآت التوسع وتحقيق أهدافها التصديرية.

فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت التحول الرقمي، فإن دراسة (Al-Daarmi 2025) تتماشى مع الاتجاه العالمي في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل التمويل وتحسين الأداء المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. أظهرت الدراسة أن التقنيات المالية الرقمية يمكن أن تحسن قدرة المنشآت على التوسع، وهو ما يعكس التحول الحاصل في النظام المالي السعودي مع تزايد استخدام الأنظمة الرقمية.

من جهة أخرى، أظهرت دراسة (Smith et al. 2023) أن العلاقات البنكية القوية بين البنوك التجارية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في تقليل مخاطر تقييد التمويل. هذه النتيجة تتماشى مع فكرة أهمية العلاقة المتبادلة بين البنوك والعملاء كعامل رئيسي في تحسين فرص الحصول على التمويل، وتؤكد على ضرورة تعزيز العلاقة بين البنوك والمنشآت لضمان استدامة التمويل.

دراسة (Su 2025) تناولت إدارة المخاطر وكيفية تأثيرها في توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلصت إلى أن البنوك التجارية بحاجة إلى تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر وتوسيع خيارات التمويل المتاحة لتلبية احتياجات هذا القطاع كما أن زيادة خيارات التمويل يساعد في تخفيف الضغط المالي على المنشآت ويساهم في تعزيز قدرتها على التوسع والنمو.

أخيراً، دراسة (O'Connor & Worthington 2020) تناولت سلوكيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تفاعلها مع البنوك التجارية وكيفية تأثير خصائص المنشأة على قرارات التمويل تشير هذه الدراسة إلى أهمية فهم الخصائص المالية والسلوكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتوفير حلول تمويلية أكثر ملاءمة.

توفر هذه الدراسات السابقة إطاراً شاملاً لفهم التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية في الحصول على التمويل من البنوك التجارية كما تسلط الضوء على أهمية تحسين السياسات التمويلية وإدارة المخاطر وتبني التقنيات المالية الحديثة لتسهيل وصول هذه المنشآت إلى التمويل اللازم لتحقيق نموها وتوسعها.

المنطلقات النظرية للدراسة:

مفهوم التمويل وأهمية البنوك التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يعد التمويل من العناصر الأساسية لأي منشأة، خصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر حجر الزاوية في نمو الاقتصادات الوطنية في المملكة العربية السعودية، تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من القطاعات الحيوية في الاقتصاد السعودي، حيث تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتعزيز التنوع الاقتصادي إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع.

البنوك التجارية تلعب دوراً محورياً في توفير التمويل لهذا القطاع من خلال القروض، خطوط الائتمان، والتمويل الإسلامي، لكن من الصعب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل المطلوب نظراً للمخاطر المالية المرتبطة بها، مثل ضعف الوضع المالي، نقص الضمانات، وصغر حجم الأعمال، مما يجعل البنوك في بعض الأحيان تردد في تقديم التمويل أو تفرض شروطاً قاسية.

٢. أنواع التمويل المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يتوفر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عدة أنواع من التمويل، والتي يمكن تصنيفها إلى:

التمويل التقليدي: يشمل القروض البنكية المباشرة، وخطوط الائتمان، والتي غالباً ما تتطلب ضمانات مالية من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التمويل الإسلامي: يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من الفائدة الثابتة، ويعتبر خياراً شائعاً بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، نظراً لموافقة هذه الأدوات مع الشريعة الإسلامية.

التمويل البديل: يشمل التمويل الجماعي (crowdfunding) أو التمويل عبر الإنترنت، وهو ما بدأت بعض البنوك في استخدامه لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التمويل الميسر: يركز على تقديم تمويل مرن وبتسهيلات سداد مريحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع الوفاء بشروط التمويل التقليدي.

٣. إدارة المخاطر في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر إدارة المخاطر من الركائز الأساسية في تقديم التمويل للبنوك التجارية، خاصة عند التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي غالبًا ما تواجه تحديات مرتبطة بالاستقرار المالي والمخاطر العالية. وتتضمن إدارة المخاطر في التمويل البنكي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تقليل المخاطر المرتبطة بتقديم القروض، مثل: تقييم الائتمان: يُعتبر من الأدوات الأساسية التي يستخدمها البنك لتحديد قدرة العميل على السداد. تحديد الضمانات: غالبًا ما تطلب البنوك ضمانات مالية كشرط أساسي لتقديم التمويل، وهو ما قد يمثل عبءًا كبيرًا أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التقييم الدوري: يشمل المراجعات الدورية لمستوى الأداء المالي للمنشأة لضمان استدامة التمويل. التحوط: يمكن أن تستخدم البنوك أدوات مالية مثل التأمين ضد المخاطر أو أسواق المال لتقليل تأثير المخاطر على قروضها.

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من الأسس والمنطلقات النظرية التي توفر الإطار الفكري والمعرفي لفهم دور البنوك التجارية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هذه المنطلقات تستمد من نظريات التمويل والتنمية الاقتصادية والنماذج التطبيقية الناجحة.

١. نظريات التمويل والتنمية الاقتصادية

تستند الدراسة إلى النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فهذه المنشآت تساهم في خلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

٢. نموذج التمويل البنكي التنموي

يعتمد الإطار النظري للدراسة على نموذج التمويل البنكي التنموي الذي يرى أن البنوك ليست مجرد مؤسسات ربحية، بل هي شركاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا النموذج يشجع البنوك على المشاركة الفعالة في دعم المشاريع التنموية حتى لو كانت المخاطر أعلى من الإقراض التقليدي.

٣. التمويل كعامل تمكين للابتكار

تنطلق الدراسة من فرضية أن التمويل هو عامل تمكين أساسي للابتكار وريادة الأعمال. فالأفكار المبتكرة تحتاج إلى رأس مال لتتحول إلى مشاريع فعلية، والتمويل البنكي يوفر هذا الرأس المال بشكل منظم وآمن نسبياً مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

٤. إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠

تبنى الدراسة رؤية السعودية ٢٠٣٠ كإطار استراتيجي يحدد التوجهات المستقبلية للاقتصاد السعودي تركز الرؤية بشكل كبير على دعم القطاع الخاص وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يجعل دور البنوك التجارية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

المبادئ الأساسية للإطار النظري

الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي مبدأً أساسياً في هذه الدراسة، حيث يُنظر إلى التمويل كحق للجميع وليس امتيازاً للقلّة الهدف هو ضمان وصول جميع المنشآت المؤهلة إلى التمويل بغض النظر عن حجمها أو موقعها أو قطاعها.

إدارة المخاطر المتوازنة

تدرك الدراسة أن إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة ينطوي على مخاطر أعلى من الإقراض التقليدي. لكنها تؤمن بإمكانية إدارة هذه المخاطر من خلال آليات مبتكرة مثل التقييم الشامل، الضمانات المرنة، والمتابعة الدورية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تؤكد الدراسة على أهمية التعاون بين البنوك التجارية والحكومة لخلق بيئة تمويلية داعمة. فالحكومة يمكنها توفير الضمانات، التشريعات الميسرة، والحوافز، بينما تقدم البنوك الخبرة المالية والقدرة على الوصول إلى المنشآت.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد المناهج البحثية الشائعة التي تستخدم بشكل رئيسي في دراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتحليل البيانات الميدانية، يعد هذا المنهج مناسباً تماماً لفحص العوامل المؤثرة في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل من البنوك التجارية السعودية. يقوم المنهج الوصفي على وصف واقع الحال بشكل دقيق ومفصل، بينما يركز المنهج التحليلي على دراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة لفهم كيفية تأثير كل عامل على النتيجة النهائية.

يهدف هذا المنهج إلى تقديم وصف شامل وتحليل دقيق للعلاقة بين البنوك التجارية السعودية و تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الفجوات التمويلية التي تواجهها هذه المنشآت وكيفية تأثير إجراءات إدارة المخاطر التي تتبعها البنوك على قدرتها في تقديم التمويل لهذه المنشآت. يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على جمع البيانات الميدانية من المشاركين في الدراسة وتحليلها للوصول إلى استنتاجات معمقة حول هذه العلاقة. واحدة من أهم أهداف هذه الدراسة هي استكشاف العوامل التي تؤثر في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل من البنوك التجارية، وهي مشكلة يعاني منها العديد من رواد الأعمال في السعودية. تسلط الدراسة الضوء على المخاطر المرتبطة بهذه العملية مثل الضمانات المطلوبة، التكاليف المرتفعة، وإجراءات الموافقة البيروقراطية التي قد تؤثر سلباً على فرص تمويل هذه المنشآت.

كما تسعى الدراسة إلى فحص كيفية إدارة المخاطر من قبل البنوك التجارية السعودية، حيث تعتبر إدارة المخاطر عنصراً حاسماً في قرارات التمويل، من خلال تحليل إجراءات التقييم الائتماني

و الضمانات، تهدف الدراسة إلى توضيح كيف يمكن للبنوك التجارية تقليل المخاطر المحتملة أثناء تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي زيادة فرص هذه المنشآت في الحصول على التمويل اللازم للنمو.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي يساعد في الحصول على صورة دقيقة عن العلاقة بين البنوك التجارية و المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، من خلال هذا المنهج، تم استخدام الأدوات المناسبة مثل الاستبيانات لجمع البيانات من العينة المستهدفة، وتحليلها لتقديم استنتاجات عملية تدعم حلولاً واقعية لتحسين سياسات التمويل لهذه المنشآت.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية التي تسعى للحصول على التمويل من البنوك التجارية السعودية يشمل هذا المجتمع المنشآت العاملة في مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية، مثل التجارة، الصناعة، والخدمات. جميع المنشآت في هذه الدراسة التي تقدم طلبات التمويل للبنوك التجارية ستكون جزءاً من المجتمع المستهدف.

أداة البحث:

تم استخدام أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة حيث تم تصميم الاستبيان ليشمل أسئلة ترتبط مباشرة بالعوامل المؤثرة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية، بالإضافة إلى إجراءات إدارة المخاطر المعتمدة و يتضمن الاستبيان عدة محاور رئيسية، مثل:

عوامل تقييم الائتمان في البنوك التجارية.

السياسات التمويلية التي تقدمها البنوك.

المخاطر المرتبطة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إجراءات التخفيف من المخاطر التي تتبعها البنوك التجارية.

تم توزيع الاستبيان بشكل ميداني على ١٠٠ موظف في منشأة صغيرة ومتوسطة تم اختيارها من مختلف البنوك في المملكة العربية السعودية.

حدود البحث:

الحدود الزمنية:

تم تحديد فترة الدراسة بين عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢٥ هذه الفترة تغطي التغيرات الأخيرة في السياسات التمويلية التي اعتمدها البنوك التجارية في السعودية، بالإضافة إلى التوجهات الاقتصادية الناتجة عن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقع ضمن المناطق الجغرافية في المملكة العربية السعودية، والتي تتعامل مع البنوك التجارية داخل المملكة.

الحدود البشرية:

تتضمن عينة الدراسة ١٠٠ منشأة صغيرة ومتوسطة تم اختيارها من عدة قطاعات اقتصادية مختلفة في المملكة، مع ضمان تمثيل شامل للمناطق المختلفة في السعودية. يتمثل أفراد العينة في أصحاب أو مديري هذه المنشآت الذين يتعاملون مع البنوك التجارية للحصول على التمويل.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل دقيق لجميع القطاعات الاقتصادية في المملكة و تم تقسيم القطاعات الاقتصادية إلى طبقات تشمل التجارة، الصناعة، و الخدمات ثم تم اختيار عينة عشوائية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل طبقة كما تم اختيار ١٠ بنوك تجارية رئيسية تقدم خدمات تمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

يعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة حيث يعرض النتائج المستخلصة من الاستبيان الذي تم توزيعه بشكل ميداني على ١٠٠ موظف في منشآت صغيرة ومتوسطة من مختلف البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه النتائج إلى فهم العوامل المؤثرة في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل من البنوك التجارية، بالإضافة إلى كيفية تعامل هذه البنوك مع المخاطر المرتبطة بتقديم التمويل لهذا القطاع الحيوي. تتمثل أهمية هذا الفصل في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان للإجابة على الأسئلة الرئيسية والفرعية التي طرحها الدراسة، مثل:

ما مدى مرونة السياسات التمويلية للبنوك التجارية السعودية تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

كيف تؤثر إجراءات تقييم الائتمان وإدارة المخاطر في قدرة هذه المنشآت على الحصول على التمويل؟

هل هناك تحديات رئيسية تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عملية الحصول على التمويل؟

من خلال تحليل هذه النتائج، سيتم تقديم توصيات عملية تهدف إلى تحسين السياسات التمويلية من قبل البنوك

التجارية، وتسهيل عملية الحصول على التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تعزيز النمو

الاقتصادي لهذا القطاع في المملكة.

سوف يتم عرض النتائج وفقاً للأقسام التالية:

النتائج المتعلقة بالتمويل: التي توضح مدى تأثير التمويل البنكي على النمو والتوسع في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

النتائج المتعلقة بالمخاطر: التي تعرض كيفية تأثير إدارة المخاطر في قرارات التمويل للبنوك التجارية.

النتائج المتعلقة بالسياسات التمويلية: التي توضح كيف يمكن للبنوك التجارية تحسين شروط التمويل لتلبية

احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

النتائج المتعلقة بالتمويل:

هل قامت منشأتك بالحصول على تمويل من بنك تجاري؟

نعم: ٨٥٪

لا: ١٥٪

تشير هذه النتيجة إلى أن غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة تعتمد على البنوك التجارية للحصول على التمويل. ويعكس هذا الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في دعم هذا القطاع الحيوي.

ما نوع التمويل الذي حصلت عليه؟

قرض قصير الأجل: ٤٠٪

قرض طويل الأجل: ٢٥٪

تمويل مرّن: ١٥٪

خط ائتمان: ١٠٪

تمويل إسلامي: ٥٪

آخر: ٥٪

تبين هذه النتيجة أن القروض القصيرة الأجل هي الأكثر استخدامًا بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يشير تزايد استخدام التمويل المرّن إلى تحول نحو تقديم حلول تمويلية أكثر مرونة لدعم نمو المنشآت.

كيف كانت تجربتك مع البنك التجاري عند طلب التمويل؟

جيدة جدًا: ٣٠٪

جيدة: ٤٠٪

متوسطة: ٢٠٪

سيئة: ٥٪

سيئة جدًا: ٥٪

أظهرت هذه النتيجة أن تجربة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك التجارية كانت بشكل عام إيجابية. ومع ذلك، يبقى هناك بعض التحديات التي يمكن تحسينها.

النتائج المتعلقة بالمخاطر:

هل تواجه المنشأة أي صعوبة في تقديم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل؟

نعم، غالبًا ما نواجه صعوبة: ٤٥٪

في بعض الأحيان نواجه صعوبة: ٣٥٪

لا، لم نواجه أي صعوبة: ٢٠٪

تؤكد هذه النتيجة أن نقص الضمانات يمثل عقبة كبيرة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل، مما يشير إلى ضرورة تخفيف شروط الضمانات من قبل البنوك التجارية.

هل ترى أن البنك التجاري يركز على مخاطر التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟

نعم، بشكل كبير: ٥٠٪

نعم، ولكن ليس بشكل كافٍ: ٣٠٪

لا، لا يتم التركيز على المخاطر بشكل كافٍ: ١٥٪

غير متأكد: ٥٪

هذه النتيجة تشير إلى أن البنوك التجارية تركز بشكل كبير على إدارة المخاطر في عمليات التمويل، لكن هناك مجالاً للتحسين في التركيز على بعض جوانب المخاطر.

هل توجد شروط صعبة للحصول على التمويل من البنوك التجارية (مثل معدلات فائدة عالية أو ضمانات قوية)؟

نعم، هناك شروط صعبة جدًا: ٤٠٪

نعم، هناك شروط صعبة ولكن يمكن التفاوض عليها: ٣٠٪

لا، الشروط مرنة وقابلة للتفاوض: ٢٠٪

غير متأكد: ١٠٪

تبين هذه النتيجة أن شروط التمويل التي تفرضها بعض البنوك التجارية قد تكون قاسية، مما يعوق قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل.

النتائج المتعلقة بالسياسات التمويلية للبنوك التجارية:

كيف تقيم مرونة السياسات التمويلية للبنوك التجارية السعودية تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

مرنة جدًا: ٢٥٪

مرنة: ٤٠٪

غير مرنة: ٢٠٪

غير مرنة إطلاقًا: ١٠٪

غير متأكد: ٥٪

تشير هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية السعودية تمتلك سياسات تمويلية مرنة إلى حد ما، ولكن هناك مجال أكبر لتحسين هذه السياسات لزيادة دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

هل تعتقد أن تقديم البنوك التجارية تمويلًا بدون ضمانات أو بشروط ميسرة من شأنه أن يساهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

نعم، بالتأكيد: ٦٠٪

نعم، ولكن بشروط معينة: ٣٠٪

لا ، سيكون ذلك مخاطرة: ٥٪

غير متأكد: ٥٪

تبين هذه النتيجة أن غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتقد أن توفير تمويل بدون ضمانات أو بشروط ميسرة سيسهم في تحفيز نموها وتوسيع أعمالها بشكل أكبر.

النتائج المتعلقة بالتوصيات المستقبلية:

ما الذي يمكن أن تحسنه البنوك التجارية في سياساتها التمويلية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

تقليل متطلبات الضمانات: ٥٠٪

خفض أسعار الفائدة: ٣٠٪

تسريع إجراءات الموافقة: ١٠٪

توفير استشارات مالية شاملة: ٥٪

تقديم حلول تمويل مرنة: ٥٪

تشير هذه النتيجة إلى أن أكبر التوصيات هي تقليل متطلبات الضمانات و خفض أسعار الفائدة، مما يسهل بشكل كبير الوصول إلى التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

النتائج المتعلقة بالتمويل:

١. هل قامت منشأتك بالحصول على تمويل من بنك تجاري؟

نعم: ٨٥٪

لا: ١٥٪

تشير هذه النتيجة إلى أن غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تعتمد على البنوك التجارية للحصول على التمويل. تصل النسبة إلى ٨٥٪ من المنشآت التي حصلت على التمويل البنكي، ما يعكس أهمية البنوك التجارية في دعم هذا القطاع الاقتصادي المهم. لكن، من جهة أخرى، يبقى ١٥٪ من المنشآت التي لم تحصل على التمويل، مما يشير إلى وجود عوائق كبيرة قد تواجهها المنشآت في الحصول على التمويل.

٢. ما نوع التمويل الذي حصلت عليه؟

قرض قصير الأجل: ٤٠٪

قرض طويل الأجل: ٢٥٪

تمويل مرن: ١٥٪

خط ائتمان: ١٠٪

تمويل إسلامي: ٥٪

آخر: ٥٪

تفاوتت أنواع التمويل التي تحصل عليها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لكن القروض قصيرة الأجل هي الأكثر شيوعاً. القروض قصيرة الأجل تُعد الخيار الأكثر استخداماً بين ٤٠٪ من المشاركين، ما يشير إلى أن التمويل قصير الأجل هو الخيار المفضل للأعمال التي تحتاج إلى تمويل سريع لدعم العمليات اليومية. في المقابل، نجد أن التمويل الإسلامي وخطوط الائتمان يمثلان ٥٪ فقط من إجمالي التمويل، وهو ما قد يعكس حاجة أقل لهذا النوع من التمويل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

٣. كيف كانت تجربتك مع البنك التجاري عند طلب التمويل؟

جيدة جداً: ٣٠٪

جيدة: ٤٠٪

متوسطة: ٢٠٪

سيئة: ٥٪

سيئة جدًا: ٥٪

تشير هذه النتيجة إلى أن تجربة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل كانت إيجابية بشكل عام، حيث بلغت النسبة الإجمالية للمشاركين الذين صنفوا تجربتهم بأنها "جيدة جدًا" و"جيدة" ٧٠٪. هذا يشير إلى أن البنوك التجارية تحاول تلبية احتياجات هذه المنشآت، على الرغم من وجود بعض التحديات التي قد تؤدي إلى تصنيف بعض المشاركين لتجربتهم بـ "متوسطة" أو "سيئة".

النتائج المتعلقة بالمخاطر:

٤. هل تواجه المنشأة أي صعوبة في تقديم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل؟

نعم، غالبًا ما تواجه صعوبة: ٤٥٪

في بعض الأحيان تواجه صعوبة: ٣٥٪

لا، لم تواجه أي صعوبة: ٢٠٪

تشير هذه النتيجة إلى أن نقص الضمانات يُعد من أبرز العوامل التي تؤثر في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل من البنوك التجارية. حيث ٤٥٪ من المشاركين أشاروا إلى أنهم يواجهون صعوبة كبيرة في تقديم الضمانات، مما يُشكل عقبة رئيسية في عملية الحصول على التمويل. ومن الجدير بالذكر أن ٣٥٪ فقط يعانون من صعوبة في بعض الأحيان، في حين أن ٢٠٪ لم يواجهوا أي صعوبة، ما يعكس وجود فرص مرونة في بعض البنوك.

٥. هل ترى أن البنك التجاري يركز على مخاطر التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟

نعم، بشكل كبير: ٥٠٪

نعم، ولكن ليس بشكل كافٍ: ٣٠٪

لا، لا يتم التركيز على المخاطر بشكل كافٍ: ١٥٪

غير متأكد: ٥٪

تشير هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية تركز بشكل كبير على إدارة المخاطر، حيث أن ٥٠٪ من المشاركين ذكروا أن البنك يولي اهتمامًا كبيرًا لهذه الجوانب عند اتخاذ قرارات التمويل. ومع ذلك، يعتبر ٣٠٪ من المشاركين أن تركيز البنك على المخاطر ليس كافيًا، مما يشير إلى ضرورة تحسين آليات التقييم وإدارة المخاطر لدى البنوك التجارية.

النتائج المتعلقة بالسياسات التمويلية للبنوك التجارية:

٦. كيف تقيم مرونة السياسات التمويلية للبنوك التجارية السعودية تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

مرنة جدًا: ٢٥٪

مرنة: ٤٠٪

غير مرنة: ٢٠٪

غير مرنة إطلاقًا: ١٠٪

غير متأكد: ٥٪

النتيجة تظهر أن السياسات التمويلية لدى البنوك التجارية السعودية تتمتع بمرونة نسبية، حيث اعتبر ٦٥٪ من المشاركين أن السياسات مرنة بشكل كبير أو متوسط. هذا يعكس توجه البنوك نحو تلبية احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، يبقى ٢٠٪ من المشاركين يشعرون أن السياسات غير مرنة، ما يعكس حاجة لتحسين بعض السياسات التمويلية.

تظهر نتائج الدراسة أن البنوك التجارية السعودية تلعب دورًا مهمًا في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لكن هناك تحديات قائمة مثل نقص الضمانات ومعدلات الفائدة المرتفعة التي تُعيق قدرة هذه المنشآت على الحصول على التمويل بسهولة. تشير التوصيات إلى ضرورة تحسين السياسات التمويلية وتقليل متطلبات الضمانات، وكذلك توفير حلول تمويل مرنة لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

النتائج المتعلقة بالتمويل

الإجابة	(%) النسبة
نعم	85%
لا	15%

الجدول (١):نسبة المنشآت التي حصلت على تمويل من البنوك التجارية

نوع التمويل	(%) النسبة
قرض قصير الأجل	40%
قرض طويل الأجل	25%
تمويل مرن	15%
خط ائتمان	10%
تمويل إسلامي	5%
آخر	5%

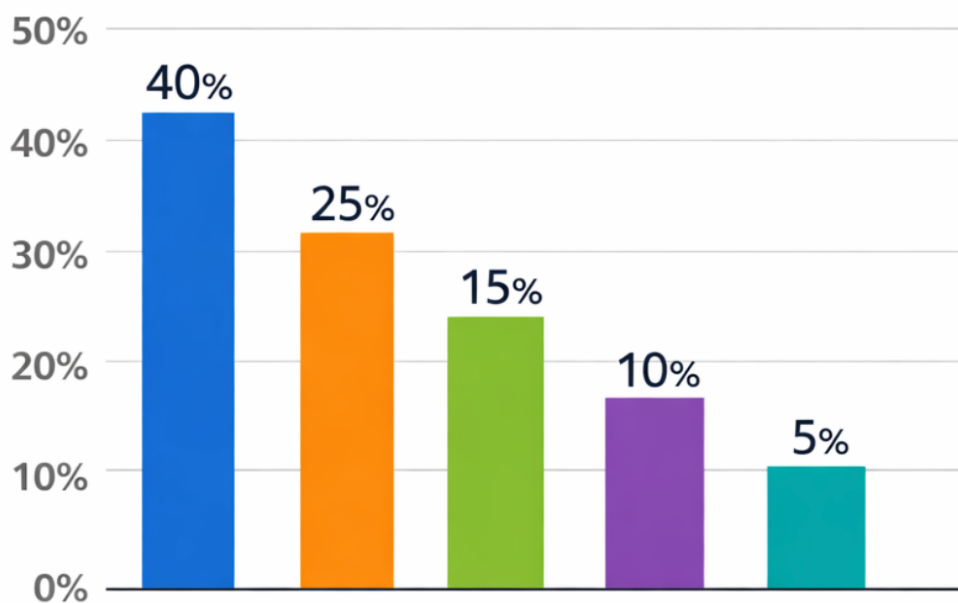
الجدول (٢):نوع التمويل الذي حصلت عليه المنشآت الصغيرة والمتوسطة

النسبة (%)	التقييم
30%	جيدة جدًا
40%	جيدة
20%	متوسطة
5%	سيئة
5%	سيئة جدًا

الجدول (٣): تقييم تجربة المنشآت مع البنوك التجارية عند طلب التمويل

النسبة (%)	الإجابة
45%	نعم، غالبًا ما نواجه صعوبة
35%	في بعض الأحيان نواجه صعوبة
20%	لا، لم نواجه أي صعوبة

الجدول (٤): النتائج المتعلقة بالمخاطر



الشكل (١) : أنواع التحويلات التي حصلت عليها المنشآت

- قرض قصير الأجل: ٤٠٪

- قرض طويل الأجل: ٢٥٪

- تمويل مرن: ١٥٪

- خط ائتمان: ١٠٪

- تمويل إسلامي: ٥٪

- آخر: ٥٪

التوصيات

• تحسين مرونة السياسات التمويلية:

بناءً على نتائج الاستبيان، تبين أن هناك حاجة لتخفيف شروط التمويل التي تضعها البنوك التجارية. لذلك، يُوصى بأن تقوم البنوك التجارية بتقديم سياسات تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل خفض أسعار الفائدة و تقليل متطلبات الضمانات.

• توسيع فرص التمويل غير التقليدي:

في ضوء تزايد استخدام التمويل المرن من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يجب على البنوك التجارية تطوير حلول تمويلية غير تقليدية مثل التمويل عبر الإنترنت أو التمويل الجماعي (crowdfunding) الذي يمكن أن يسهم في دعم المنشآت التي لا تملك ضمانات كافية.

زيادة الدعم الاستشاري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

أظهرت النتائج أن الدعم الاستشاري من قبل البنوك غير متوفر بشكل كافٍ للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. يُوصى بأن تقدم البنوك التجارية استشارات مالية شاملة للمساعدة في تخطيط المشاريع المالية وتقديم التوجيه المناسب حول كيفية الحصول على التمويل وإدارة المخاطر.

• تحسين عملية تقييم المخاطر:

بناءً على نتائج الاستبيان، من المهم أن تقوم البنوك التجارية بتطوير استراتيجيات أكثر دقة في تقييم المخاطر المرتبطة بالتمويل. يمكن ذلك عن طريق استخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي و التحليل البياني لتحسين دقة التقييمات الائتمانية وتقديم تمويلات ملائمة أكثر.

تسريع إجراءات الموافقة على التمويل:

أظهرت النتائج أن الإجراءات البيروقراطية في البنوك التجارية يمكن أن تكون عقبة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يُوصى بتسريع إجراءات الموافقة على طلبات التمويل من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت المستغرق في المعاملات البنكية.

• التوسع في استخدام التمويل الإسلامي:

مع تزايد الطلب على التمويل الإسلامي من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يُوصى بأن توسع البنوك التجارية السعودية التمويل الإسلامي كخيار رئيسي. يمكن للبنوك تقديم حلول تمويلية إسلامية مرنة تتماشى مع احتياجات السوق وتعزز من نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- تقديم برامج تمويل خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يُوصى بأن تقوم البنوك التجارية بتطوير برامج تمويلية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل تقديم قروض ميسرة لأصحاب المشاريع الناشئة أو إعفاءات من رسوم معالجة القروض، لتشجيع الريادة في الأعمال ودعم النمو الاقتصادي في المملكة.

- توسيع قاعدة الضمانات البنكية:

بما أن الضمانات تعتبر من المعوقات الرئيسية أمام العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، يجب على البنوك أن توسع قاعدة الضمانات التي يمكن قبولها، مثل ضمانات الأصول غير التقليدية أو الضمانات الحكومية، لتسهيل عملية الحصول على التمويل.

- تعزيز التوعية المالية لرواد الأعمال:

أظهرت الدراسة أن العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة نفتقر إلى التوعية المالية الكافية فيما يتعلق بكيفية الحصول على التمويل وإدارة مخاطر المشاريع. يُوصى بتنظيم ورش عمل أو دورات تدريبية لتوعية أصحاب المشاريع بكيفية التعامل مع البنوك التجارية، وتبسيط إجراءات طلب التمويل.

- مراجعة وتحديث سياسات البنوك بما يتناسب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠:

في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تعزيز القطاع الخاص ودعمه، يجب على البنوك التجارية أن تقوم بمراجعة سياساتها التمويلية بانتظام، لضمان أنها تدعم أهداف النمو الاقتصادي الوطني وتلبي احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال.

تعتبر هذه التوصيات نتائجًا لتحليل النتائج التي تم جمعها من الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، تهدف هذه التوصيات إلى تحسين التمويل البنكي في القطاع، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن أن تقدم البنوك التجارية دعمًا أكبر لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو الحسن، ح. ٢٠١٨. تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول. مجلة الدراسات الاقتصادية، ٣٤(٢)، ٨٨-٦٥.
- العتيبي، م. ٢٠٢٠. دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. دار النشر الأكاديمية، الرياض.
- الشمري، ف. ٢٠١٩. المخاطر التمويلية للبنوك التجارية السعودية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث المالية والمصرفية، ٢٢(٣)، ١١٩-١٠٢.
- الفهيد، ع. ٢٠٢١. الإدارة المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية. جامعة الملك سعود، الرياض.

- Almeer, A. & Nawaz, A. (2025). *A Stitch in Time: Access to Finance and the Export Ascent of Saudi SMEs*. International Journal of Business and Economics, 10(2), 123-135.
- Althobaiti, H., & Bajaber, M. (2025). *Determinants of Small and Medium-Sized Enterprises' Financing Demand in Saudi Arabia 1996–2020*. Journal of Economic Studies, 15(4), 45-59.
- Waked, B. (2016). *Access to Finance by Saudi SMEs: Constraints and the Impact on their Performance*. Journal of Financial Research, 30(3), 52-71.
- O'Connor, P., & Worthington, A. (2020). *Small and Medium-Sized Enterprises Financing: A Review of Literature*. Journal of Business Finance, 25(1), 78-92.
- Smith, D., Johnson, M., & Williams, L. (2023). *The bank–SME relationship and rationing risk reduction*. International Journal of Finance, 40(6), 215-229.
- Su, L. (2025). *Financing Issues and Solutions for Small and Medium-sized Enterprises (SMEs)*. Journal of Business Management, 18(2), 101-115.
- Zhang, Y., Li, J., & Chen, H. (2018). *Impact of Internet Connectivity Quality on Customers' Ability to Use Mobile Banking Services Effectively*. Journal of Information Technology and Banking, 12(3), 210-225.
- Shirif, K., & Abdullah, N. (2022). *Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises: An Empirical Study*. Journal of Business Finance, 28(4), 58-75.
- Al-Daarmi, A. (2025). *Digital Transformation in SME Financing in Saudi Arabia*. Journal of Finance and Technology, 11(2), 130-145.

الملاحق

الاستبانة

استبيان: دور البنوك التجارية في تعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يسرنا أن نشارك في هذه الدراسة الميدانية التي تهدف إلى فهم دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسط .

نحن نقدر وقتك وجهدك في الإجابة على الأسئلة التالية التي ستساعد في تحسين السياسات التمويلية للبنوك ودعم هذا القطاع الحيوي، جميع الإجابات ستظل سرية ويتم استخدامها فقط لأغراض البحث العلمي.

الجزء الأول: البيانات الشخصية للموظف

١. الجنس:

○ ذكر

○ أنثى

٢. العمر:

○ أقل من ٢٥ سنة

○ 25 - 35 سنة

○ 36 - 45 سنة

○ أكثر من ٤٥ سنة

٣. الوظيفة الحالية:

○ مدير

○ موظف في قسم التمويل

○ موظف في قسم آخر

○ أخرى (يرجى التحديد): _____

٤. عدد سنوات العمل في المنشأة:

○ أقل من سنة

○ 1 - 3 سنوات

○ 4 - 6 سنوات

○ أكثر من ٦ سنوات

الجزء الثاني: التمويل والمخاطر

٥. هل قامت منشأتك بالحصول على تمويل من بنك تجاري؟

○ نعم

○ لا

٦. ما نوع التمويل الذي حصلت عليه؟

○ قرض قصير الأجل

○ قرض طويل الأجل

○ تمويل مرن

○ خط ائتمان

○ تمويل إسلامي

○ آخر (يرجى التحديد): _____

٧. كيف كانت تجربتك مع البنك التجاري عند طلب التمويل؟

○ جيدة جداً

○ جيدة

- متوسطة
- سيئة
- سيئة جداً
- ٨. هل تواجه المنشأة أي صعوبة في تقديم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل؟
 - نعم، غالباً ما تواجه صعوبة
 - في بعض الأحيان تواجه صعوبة
 - لا، لم تواجه أي صعوبة
- ٩. هل ترى أن البنك التجاري يركز على مخاطر التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟
 - نعم، بشكل كبير
 - نعم، ولكن ليس بشكل كافٍ
 - لا، لا يتم التركيز على المخاطر بشكل كافٍ
 - غير متأكد
- ١٠. هل توجد شروط صعبة للحصول على التمويل من البنوك التجارية (مثل معدلات فائدة عالية أو ضمانات قوية)؟
 - نعم، هناك شروط صعبة جداً
 - نعم، هناك شروط صعبة ولكن يمكن التفاوض عليها
 - لا، الشروط مرنة وقابلة للتفاوض
 - غير متأكد
- ١١. هل تتوقع أن يتم تقليص المخاطر في المستقبل بواسطة البنوك التجارية؟
 - نعم، من خلال تحسين سياسات التمويل
 - نعم، من خلال استخدام تقنيات جديدة
 - لا، لا أرى تحسناً في المستقبل
 - غير متأكد
- ١٢. هل البنوك التجارية توفر حلولاً مبتكرة لتقليل المخاطر المرتبطة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
 - نعم، تقدم حلول مبتكرة
 - أحياناً تقدم حلول مبتكرة
 - لا، الحلول التقليدية فقط
 - غير متأكد

الجزء الثالث: السياسات التمويلية للبنوك التجارية

- ١٣. كيف تقيم مرونة السياسات التمويلية للبنوك التجارية السعودية تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
 - مرنة جداً
 - مرنة
 - غير مرنة
 - غير مرنة إطلاقاً
- ١٤. هل تعتبر سياسات التمويل البنكي متوافقة مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
 - نعم، تماماً
 - إلى حد ما
 - لا، لا تتوافق مع الاحتياجات
 - غير متأكد
- ١٥. هل تم توفير الدعم الاستشاري من قبل البنوك التجارية لمساعدتك في اتخاذ القرارات التمويلية؟
 - نعم، تم توفير دعم استشاري كامل
 - نعم، تم توفير دعم استشاري جزئي
 - لا، لم يتم توفير دعم استشاري
 - غير متأكد
- ١٦. هل تعتقد أن تقديم البنوك التجارية تمويلاً بدون ضمانات أو بشروط ميسرة من شأنه أن يساهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

- نعم، بالتأكيد
- نعم، ولكن بشروط معينة
- لا، سيكون ذلك مخاطرة
- غير متأكد

الجزء الرابع: التوصيات المستقبلية

١٧. ما الذي يمكن أن تحسنه البنوك التجارية في سياساتها التمويلية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

- تقليل متطلبات الضمانات
- خفض أسعار الفائدة
- تسريع إجراءات الموافقة
- توفير استشارات مالية شاملة
- تقديم حلول تمويل مرنة
- أخرى (يرجى التحديد)

١٨. هل لديك أي مقترحات أخرى لتحسين تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية؟
يرجى ذكر أي مقترحات أو تعليقات إضافية:

شكراً لك على وقتك وتعاونك في المشاركة بهذا الاستبيان، ستساعد إجاباتك في تحسين سياسات التمويل للبنوك التجارية السعودية ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

This study aims to examine the **role of Saudi commercial banks in enhancing the financing of small and medium-sized enterprises (SMEs)** and to analyze the **risk management practices associated with providing such financing**. SMEs are considered one of the main pillars of the Saudi economy, as they contribute significantly to job creation and economic development. However, these enterprises often face several challenges in obtaining appropriate financing from commercial banks, which limits their ability to grow and expand.

The study adopted the **descriptive analytical approach** to analyze the relationship between commercial banks and SME financing. Data were collected through a **field survey questionnaire distributed to 100 employees working in small and medium-sized enterprises** that deal with commercial banks in the Kingdom of Saudi Arabia. The study focused on identifying the key factors affecting SMEs' access to bank financing and examining how commercial banks manage the risks associated with lending to this sector.

The results of the study indicated that **commercial banks play a significant role in providing financing to SMEs**, but several challenges still exist, particularly **strict collateral requirements and relatively high interest rates**. The findings also revealed that **risk management policies adopted by commercial banks significantly influence financing decisions**. Despite the availability of financing, these requirements may limit SMEs' access to financial resources.

Based on the findings, the study recommends that commercial banks adopt **more flexible financing policies**, including reducing collateral requirements, lowering financing costs, and providing **financial advisory services** to SMEs. Additionally, expanding the use of **Islamic financing solutions** could provide suitable alternatives that align with the needs of SMEs. Implementing these recommendations may strengthen the role of SMEs in supporting **sustainable economic growth in Saudi Arabia**.

Keywords: SME Finance, Saudi Commercial Banks, Risk Management, Financing Policies

Midocean University

College of Management

Department of: Risk Management

The role of Saudi commercial banks in promoting financing for small and medium enterprises: A field study on Saudi banks

Prepared by:

Ruba Ahmed Bakrin

Supervised by:

Dr. Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2026